في هذا المختصر عن هذا التحرير اولى وخالف بعض اهل الظواهر والحديث في اشتراط الذكورة
حتى حكموا بنبوة مريم عليها السلام وفي كلامهم اي كلام المحققين في اشتراط الذكورة ما
يشعر بان الفرق بين الرسول والنبي بالدعوة وعدمها فالنبي على هذا انسان اوحي اليه
بشرع سواء امر بتبليغه والدعوة اليه ام لا فان امر بذلك فهو نبي ورسول والا فهو
نبي غير رسول وعلى هذا لا يبعد ما ذهبوا اليه من نفي اشتراط الذكورة فيمن هو نبي
غير رسول لان اشتراط الذكورة لكون الرسالة مبنيا على الاشتهار والاعلان والتردد الى المجامع
اي مواضع اجتماع الناس للدعوة اي ليدعوهم الى الايمان بما جاء به والعمل بمقتضاه والنسوة
مبني حالهن على التستر والقرار لا التردد والاشتهار واما على ما ذكره المحققون في معنى النبي
والرسول من ان النبي انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحي اليه وكذا الرسول فلا فرق بينهما بل هما بمعنى
وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب انزل عليه او امر بالعمل به او له نسخ لبعض شريعة متقدمة
على بعثته وعلى اشتراط الذكورة جرى من حكى الاجماع على عدم نبوة مريم عليها السلام كالامام
والبيضاوي وغيرهما ولم يبالوا بشذوذ من زعم نبوتها تمسكا بقوله تعالى فارسلنا اليها روحنا
وقوله تعالى اذ قالت الملائكة يا مريم ان الله اصطفاك الايتين ويجاب عنه بانه ليس وحيا بشرع اذ لا
دلالة عليه في الايات المذكورة وقد تحصل في معنى النبي والرسول ثلاثة اقوال الفرق بينهما بالامر بالتبليغ
وعدمه والاول هو المشهور والفرق بان الرسول من له شريعة وكتاب او نسخ لبعض شريعة متقدمة
على بعثته وكونهما بمعنى واحد وهو الذي عزاه للمحققين وهو يقتضي اتحاد عدد الانبياء والرسل
ولا يخفى مخالفة ذلك للوارد في حديث ابي ذر الذي قدمناه وهذا الكلام في معنى النبي شرعا واما اصل لغة
فلفظ بالهمزة وبه قرا نافع من النبأ وهو الخبر فعيل بمعنى فاعل اي منبئ عن الله او بمعنى اسم المفعول
اي منبأ لان الملك ينبئه عن الله بالوحي وبلا همز وبه قرا الجمهور وهو اما مخفف المهموز بقلب
الهمزة واوا ثم ادغام الياء فيها واما من النبوة او النباوة بفتح النون فيهما الارتفاع فهو ايضا
فعيل بمعنى اسم الفاعل او بمعنى اسم المفعول لان النبي مرتفع الرتبة على غيره او مرفوعها وسيأتي

تلخيص

٧٦٥

تلخيص لهذا اواخر الكتاب وقد يقال اي ايرادا على اشتراطهم عدم العيوب المنفرة ان بلاء ايوب عليه السلام
كان مرضا اي منفرا كما هو مذكور في كتب التفسير وقصص الانبياء ويجاب عنه بان الشرط في جواب متقدم
على نبوته على عروض الابتلاء له وجعل الاكل على الطريق منافيا للنبوة هو مبني على تقدير ان العرف كذلك
اي كما ذكرنا انفا من انه قلة مروءة اذ ذاك اي في ذلك الوقت الذي هو زمن بعثة ذلك النبي وقد ذكرنا
ان عصمته من غير الكفر موجب النبوة واختلف فيه اي في ذلك الغير الذي هو متعلق العصمة فقيل
تجب عصمتهم من الكبائر مطلقا عمدا وسهوا من غير تقييد بالعمد دون الصغائر التي بها عمدا
فلا تجب عصمتهم منها عند هذا القائل في حالة السهو عنه اولى وهذا القول منقول عن امام الحرمين
منا وابي هاشم من المعتزلة والمختار لجمهور اهل السنة العصمة اي وجوب عصمتهم عنها اي عن الكبائر
الا الصغائر غير المنفرة حالة كون اتيانه غير المنفرة خطأ في التاويل او سهوا مع التنبيه عليه اما
الصغائر المنفرة كسرقة لقمة اي حبة وتسمى صغائر الخسة فهم معصومون عنها مطلقا وكذا كنظرة
الاجنبية عمدا ومن اهل السنة من منع السهو عليه اي على نبينا عليه السلام في الافعال لا يقع منه سهو في فعل
اصلا وصرح بان سلامه على ركعتين في حديث ذي اليدين في الصحيحين كان قصدا منه وابيح له ذلك
ليبين للناس حكم السهو ومثل ذلك صلوته عليه السلام الظهر خمسا في حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما
وتركه التشهد الاول في الظهر في حديث ابن بحينة صححه الترمذي والاصح جواز السهو في الافعال عليه والمذهب
السابق غير مرضي وان قال به ائمة المحققين ابو المظفر الاسفرايني لانه مخالف للنص الصريح قال عليه السلام انما انا بشر
انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني اخرجه الشيخان وغيرهما فظاهر قوله عليه السلام انما انسى لاسن لكم انه
يورد عليه النسيان من قبل الله فيتصف به الا انه لا يقر عليه فيما هو امر ديني بل ينبه فيكون ذلك النسيان
سببا يترتب عليه بيان حكم شرعي يتعلق بالمنسي فانسى بتشديد السين مبني للمفعول ومعناه يورد علي النسيان
ولاسن معناه لابين طريقا يسلك في الدين هو سبب لايراد النسيان بمعنى انه ثمرة يترتب على النسيان لا باعث
على ايراده ومنع المعتزلة الكبائر اي صدورها من نبي قبل البعثة لما مر من الوجه الذي منعنا به الكفر قبلها وهو التنفير
عنه وعدم الانقياد له هذا كلام متعلق بالافعال التي ليس طريقها الابلاغ وهي سنهي عنها واما ما في طريقه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)